

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون



الجلسة ٣٧٠١

الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠  
نيويورك

الرئيس:	السيد مارتينيز بلانكو	(هندوراس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد مراهي
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	شيلي	السيد سياري
	الصين	السيد تشن هواشن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندر فورث

## جدول الأعمال

## الحالة في البوسنة والهرسك

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

"ويشير مجلس الأمن إلى تقرير الأمين العام  
المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/988).

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ  
المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل البوسنة والهرسك،  
يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة هذا البند  
في جدول أعمال المجلس. ووفقا لممارسة المتبعة، أعتزم،  
بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في  
المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام  
ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي  
المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبدعوة من الرئيس، شغل السيد شاكر بيه (البوسنة  
والهرسك) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سيبدأ مجلس  
الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.  
والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في  
مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة  
S/1996/834، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ تشرين  
الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة.

وعلى إثر مشاورات جرت فيما بين أعضاء مجلس  
الأمن أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن، في ضوء قراره ١٠٣٤ (١٩٩٥)  
المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في الحالة  
الراهنة المتعلقة بالتحقيق في انتهاكات القانون  
الإنساني الدولي المرتكبة في مناطق سربرينتسا  
وزيبا وبانيالوكا وسانسكي موست فضلا عن منطقتي  
غلاموك وأوزرين وغيرهما من الأماكن في سائر  
أرجاء إقليم البوسنة والهرسك.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء إحراز  
تقدم ضئيل جدا حتى الآن في تلك التحقيقات،  
ويناشد بقوة جميع الأطراف في البوسنة والهرسك  
بذل كل جهد ممكن لتحديد ما آل إليه مصير  
الأشخاص المفقودين، لأغراض إنسانية وقانونية  
على السواء.

"ويساور مجلس الأمن القلق لأن المساعي التي  
بذلتها السلطات الدولية المعنية، من أجل التعرف  
على ما آل إليه مصير المفقودين، بجملة وسائل منها  
استخراج الجثث من القبور، لقيت نجاحا محدودا، مما  
يُعزى بصورة كبيرة إلى عرقلة جمهورية صربسكا  
لتلك المساعي. ويلاحظ مع القلق أنه لم يُحدد حتى  
الآن إلا مصير بضع مئات من الأشخاص المفقودين.

"ويرحب مجلس الأمن بالزيارة التي قام بها  
مؤخرا وفد من جمهورية صربسكا إلى المحكمة  
الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي، ويعرب عن  
الأمل في أن تمثل هذه الزيارة نقطة تحول في  
العلاقات بين جمهورية صربسكا والمحكمة الدولية  
وأن تيسر تحقيق التعاون فيما يتعلق بالتحقيقات  
التي يجريها موظفو المحكمة الدولية.

"ويدين مجلس الأمن جميع محاولات عرقلة  
التحقيقات أو تدمير أية أدلة ذات صلة أو تغييرها أو  
إخفائها أو إتلافها. ويشدد المجلس مرة أخرى على  
التزام جميع الأطراف بالتعاون تعاوننا تاما وغير  
مشروط مع السلطات الدولية المعنية وفيما بينها،  
فيما يتعلق بتلك التحقيقات، ويذكر الأطراف  
بتعهداتها الذي أخذته على نفسها بموجب الاتفاق  
الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته  
(التي تشكل في مجموعها اتفاق السلام S/1995/999،  
والمرفق).

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد أنه يجب التحقيق في  
انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في سائر  
أرجاء البوسنة والهرسك على النحو المبين في القرار  
١٠٣٤ (١٩٩٥) تحقيقا تاما وسليما. ويؤكد المجلس  
مجددا أن جميع الدول والأطراف المعنية ملزمة، وفقا

بانتظام بالتقدم المحرز في التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي المشار إليها في التقرير المذكور أعلاه.

وسوف يصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحمل الرمز S/PRST/1996/41.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

للقرار ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ والقرارات الأخرى ذات الصلة واتفاق السلام، بأن تتعاون تعاوناً تاماً مع المحكمة الدولية وأن تمتثل دون استثناء لطلبات المساعدة أو الأوامر الصادرة عن أي دائرة محاكمة. ويعرب المجلس مرة أخرى عن دعمه لمساعي الوكالات والسلطات الدولية المشتركة في هذه التحقيقات ويدعوها إلى مواصلة وتكثيف جهودها. ويشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم المالي اللازم وغيره من أشكال الدعم.

"وسيواصل مجلس الأمن متابعة هذه المسألة عن كثب. ويطلب إلى الأمين العام أن يبقيه على علم